جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد قياسي

من إعداد الطالب: كينة بولرباح

بعنوان

أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات الجزائرية
دراسة حالة (الجزائر) للفترة 1980-2015

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/10/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ ميلودي عبد العزيز	أستاذ محاضر	بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الأستاذ/ بن قانة إسماعيل	أستاذ محاضر	بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
الأستاذ/ سلامي أحمد	أستاذ محاضر	بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد قياسي

من إعداد الطالب: كينة بولرباح

بعنوان

أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات الجزائرية
دراسة حالة (الجزائر) للفترة 1980-2015

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/10/18

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ ميلودي عبد العزيز	أستاذ محاضر	بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الأستاذ/ بن قانة إسماعيل	أستاذ محاضر	بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفا
الأستاذ/ سلامي أحمد	أستاذ محاضر	بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018

إهـــــداء

إلى سيدي وحبيبي وقرة عيني

"رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى اللذين أخذا بيدي وكانا لي الوجه الطافح حبا وحنانا

والدي العزيزين حفظهما الله وأطال الله في عمرهما

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى أساتذتي الكرام جازاهم الله خيرا

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى جميع دفعة ماستر اقتصاد قياسي 2017

وفي الأخير أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم نافعا

يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير على إتمام هذا البحث

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف

على هذه المذكرة الأستاذ بن قانة اسماعيل

على ما قدمه لي من إرشادات هادفة وتوجيهات قيمة

والحرص الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحله

كما أتقدم بشكري الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة

المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذه المذكرة

كما لا يفوتني أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل

الأساتذة والزملاء على تشجيعاتهم وإلى كل من أعانني من

قريب أو بعيد لإعداد هذه المذكرة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2015)، وباستعمال طريقة التكامل المشترك لإنجل-غرانجر تم التأكد من عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف والواردات، أي أن تقلبات سعر الصرف لا تؤثر في حجم الواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الواردات الجزائرية، التكامل المشترك، السببية.

Résumé

Le but de cette étude est, d'étudier l'impact des fluctuations des taux de change sur les importation algérienne durant la période (1980-2015), et en utilisant la méthode de la co-intégration d'Angel-Granger a été confirmé qu'il n'y a pas de relation d'équilibre à long terme entre le taux de change et des importations, que les fluctuations des taux de change ne touchent pas le volume des importations.

Les mots clés: le taux de change, les importations algérienne, co-intégration, causalité.

قائمة المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
الاهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية لسعر الصرف والواردات	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف والواردات	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة والأبحاث	17
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية	
تمهيد	22
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	23
المبحث الثاني: النتائج ومناقشتها	32
خلاصة الفصل الثاني	39
الخاتمة	41
قائمة المراجع	45
الملاحق	48
الفهرس	56

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	نتائج اختبارات جذور الوحدة والفروقات من الدرجة الأولى	33
الجدول رقم (2)	نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير	36
الجدول رقم (3)	تحديد درجة التباطؤ	37
الجدول رقم (4)	اختبار غرانجر للسببية	37

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	تطور سعر الصرف خلال الفترة (1980–2015)	24
الشكل رقم (2)	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980–2015)	26
الشكل رقم (3)	سلسلة الواردات للفروق الأولى	34
الشكل رقم (4)	سلسلة سعر الصرف للفروق الأولى	34
الشكل رقم (5)	سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك	35

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)	48
الملحق رقم (2)	سعر الصرف الاسمي (الرسمي) للفترة (1980-2015)	49
الملحق رقم (3)	نتائج اختبار الاستقرارية	50
الملحق رقم (4)	نتائج انحدار التكامل المشترك	54
الملحق رقم (5)	نتائج اختبار بواقي التقدير	54

المقدمـــــــة

المقدمـة:

ان اتساع المبادلات التجارية بين مختلف الدول الناتج عن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية التي كان لها أثر كبير على اقتصاديات الدول، بسبب الانفتاح الكبير فيما بين الدول أو ما يعرف بالعولمة الاقتصادية التي اصبحت موضع اهتمام كل الدول، وتطور هذه العلاقات يضع البلدان تحت مشاكل عدة من بينها مشكلة بين العملة الوطنية والعملة الاجنبية باعتبار العملة هي المحرك الاساسي لعملية التبادل التجاري في كلا المستويين الداخلي والخارجي، ومنها جاء الاهتمام بتغير سعر الصرف في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي ، وتأتي اهمية ذلك من خلال الاثار الاقتصادية الكلية بشكل عام فالدول النامية ومنها الجزائر معظم اقتصاداتها مفتوحة وبشكل كبير، وتعاني من عجز في موازين مدفوعاتها وذلك بسبب كبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات وكذلك بسبب تذبذبات أسعار الصرف الأجنبية، حيث يؤثر تغير سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري للدولة ،بحيث ان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي الى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الامر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها قياسا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، كذلك فان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات وهذا يؤدي لاختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على السلع الاستهلاكية والمواد الخام التي لا يتوفر بديل محلي له ، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول.

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

– ما مدى أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات الجزائرية؟

وبالتالي تتفرع عنه أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

1- هل أثر تغير سعر الصرف على الواردات الجزائرية؟

2- هل توجد علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف والواردات الجزائرية؟

3 – هل تنويع الاقتصاد حل أنسب لحل مشكلة سعر الصرف ؟

فرضيات الدراسة:

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة:

- الواردات الجزائرية تتأثر بتقلبات سعر الصرف.
- توجد علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف والواردات.
- تنويع الاقتصاد حل أنسب في مواجهة مشكلة سعر الصرف.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تعددت المناهج المعتمدة في الدراسة للوصول الى إجابة على الإشكالات المطروحة فاستخدمنا في دراستنا المنهج التحليلي الوصفي.

أهداف البحث:

- تقديم إطار نظري حول سعر صرف العملة وأهم النظريات المحددة له.
- تسليط الضوء على العلاقة النظرية لسعر الصرف والواردات العامة.
- معرفة الأسباب لأثر سعر الصرف على الواردات.

حدود البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الواردات العامة، وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة من 1980 – 2015 ولقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تجمع بين سياسة احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي وسياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، وكذا تماشيا مع الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

هيكل البحث:

الفصل الأول: يتضمن الأدبيات النظرية للدراسة وكذا الدراسات السابقة

حيث سنتطرق خلال هذا الفصل إلى المفاهيم النظرية لكل من سعر الصرف والواردات، من خلال معرفة ماهية سعر الصرف وأنظمته، وكذا ماهية الواردات وأهم محددات الطلب على الواردات.

الفصل الثاني: سنتناول فيه الدراسة القياسية الميدانية

ستكون الدراسة التطبيقية في هذا الفصل، حيث يتم التعريف بالمتغيرات والأساليب القياسية والأدوات المستخدمة، وسيكون عرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

الفصل الأول:

المفاهيم والأسس النظرية لسعر الصرف والواردات

تمهيد:

يرى كثير من الاقتصاديين إن التغيرات في سعر الصرف تؤثر على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحفيز النشاط الاقتصـــــادي، وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع الأجنبية " الواردات "بالنسبة للسلع المحلية، وهذا يؤدي لعزوف المستهلكين المحليين عن السلـــــع الأجنبية، مما يؤدي لزيادة التنافسية الدولية بالنسبة للسلع المحلية، ويؤدي ذلك لارتفاع في حجم الصادرات وتقليل الواردات وهذا يؤدي الى تحسين العجز في الميزان التجاري، ولكن يمكن أن يصاحب انخفاض سعر صرف العملة المحلية أثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات وهذا ما يحدث في الدول النامية ومن ضمنها الجزائر فمعظم واردات الدول النامية هي عبارة عن مواد استهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك من المواد الخام التي تدخل في التصنيع المحلي ولا يوجد بديل محلي لها، لذا فارتفاع أسعار تلك الواردات يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للمواطن المحلي ويجعل البلاد تتأثر بالتضخم المستورد نتيجة لارتفاع أسعار تلك الواردات، ومما سبق يتضح لنا أهمية دراسة تأثيرات سعر الصرف، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني وعلى مستويات الأسعار وعلى حجم التجارة الخارجية. ثم نتطرق إلى الدراسات السابقة التي كان لها السبق في الطرح لموضوع الأثر القياسي لسعر الصرف على الواردات العامة من خلال عرض أهم النتائج التي توصلت لها وتقييم هذه الدراسات ثم التأكيد على ما تتميز به دراستنا عن الدراسات السابقة، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

- **المبحث الأول** :الأدبيات النظرية حول سعر الصرف والواردات.
- **المبحث الثاني** :الدراسات السابقة والأبحاث.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف والواردات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية لسعر الصرف، والواردات العامة.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف وأنظمته

يعتبر سعر الصرف أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدول مع دول تعمل خارجها إذ تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد كذلك الأفراد اللذين يتنقلون إلى بلد أخر وهم في هذه الحالة بحاجة للنقد الأجنبي ويجدون أنفسهم أمام عملية الصرف.

الفرع الأول :تعريف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة أجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية[1].

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف [2].

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص 96.
[2] د/ عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 103.

الفرع الثاني :أشكال وأنواع سعر الصرف[3]

1- سعر الصرف الاسمي الرسمي:

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. وسعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.

2- سعر الصرف الاسمي الموازي : وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر الصرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

3- سعر الصرف الحقيقي : وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية.

فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر فيمكننا أن نكتب $TCR = TCN \times Pus/Pdz$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي .

TCN : سعر الصرف الاسمي .

Pus : مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية .

Pdz : مؤشر الأسعار في الجزائر .

فتحسن سعر الصرف الحقيقي هنا هو في فائدة الجزائر.

[3] د/ عبد المجيد قدي، نفس المرجع، ص 104.

4- سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي على انه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء عملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية.... الخ . ويعرفه بعض الاقتصاديين على انه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية حيث ترجع كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

أن حدوث أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتنخفض قيمته بدلالة الأورو، ويبقى ثابتا بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقيس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار.

ويتدخل عاملان مهمان في تحديد سعر الصرف الفعلي هما:

- عدد العملات الأجنبية التي تدخل في سلة العملات.

- الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة ويمكن قياسه باستخدام مؤشر" laspeyes" للأرقام القياسية.

5- سعر الصرف الفعلي الحقيقي : الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ، ومن اجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج ، لابد من أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة اثر تغير ات الأسعار النسبية.

الفرع الثالث :أهم أنظمة سعر الصرف[4]

بعد انهيار نظام بريتون وودز لنظام استقرار أسعار الصرف في بداية السبعينيات والانتقال إلى مرحلة السماح بتعويم العملات الرسمية في أسواق الصرف، اتبعت بلدان العالم عددا متنوعا من نظم أسعار

[4] عبد الجليل هجيرة، **مذكرة ماجيستير أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، (دراسة حالة الجزائر)، جامعة تلمسان، 2011، 2012، ص 18، 23.

الصرف نوجزها فيما يلي:

1- نظم أسعار الصرف الثابتة:

يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية لنظم الصرف الثابتة هي:

1-1 سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة : في ظل هذا النظام يتم ربط سعر الصرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كدولار والفرنك الفرنسي والمارك الألماني..... الخ ونجد تقريبا حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام ، كما أن حوالي نصف دول البلدان النامية تتبع هذا النظام.

1-2 سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات : في هذا النظام يتم ربط سعر الصرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة ، وقد تبين أن هذا الترتيب أكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف ، ونجد أن حوالي ربع الدولة النامية تتبع هذا النظام.

1-3 سعر الصرف الثابت المرن : أما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

في كثير من الأحيان يصعب معرفة ما إذا كانت العملة معومة أو مربوطة، فبعض البلدان تقوم بربط عملتها بعملة أخرى، مع السماح لنفسها بهوامش تقلب عريضة نسبيا حيث تصبح بذلك شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها.

نظرا لأهمية سعر الصرف وأثره على الاقتصاد يجدر بنا دراسة طبعة مختلف الأنظمة التي تسيير هذا السوق وعلى مبادئها.

2- نظام أسعار الصرف العائمة:

تعرف سياسة التعويم في عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية وهو ما يعرف بالتعويم الحر، ويأخذ هذا النظام ثلاثة أشكال لنظم أسعار الصرف العائمة وهي:

2-1 نظام سعر الصرف المختلط : يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم ، ويطبق في مجموعة النظام النقدي الأوربي ، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام عملات الدول الأخرى خارج المجموعة.

2-2 التعويم المدار : في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع وجود مرونة بتغييره حسب المؤشرات التالية:

1-التغير في حجم الاحتياطات الدولية.

2-التغيير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

3-التطورات في أسواق النقد الموازية.

2-3 التعويم الغير نظيف : يقصد بالتعويم غير نظيف تدخل البنك المركزي أو السلطات النقدية متعمدة للحفاظ على سعر صرف العملة غير واقعي مما يؤدي إلى أضرار بالنظام النقدي الدولي أو بعملات أخرى.

2-4 التعويم الحر : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام طبقا لشروط الطلب والعرض في السوق ويتبع هذا النظام اغلب البلدان المتقدمة، كما أن هناك بعض الدول النامية تقوم بتطبيقه وهي في تزايد ويكون التعويم الحر إذا لم تتدخل السلطات النقدية في السوق لتدعيم عملتها الوطنية ويتأثر سعر الصرف الحر بالتقلبات حسب التوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في لسوق.

يعتبر التعويم ظاهرة دولية لان الدول الصناعية التي تنتهج هذه السياسة تشكل معاملاتها ثلاثة أرباع حجم التجارة الدولية.

الفرع الرابع :بعض النظريات الخاصة بسعر الصرف

1- نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن 20م وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولةD تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فإن الدولةD تسعى الى رفع وارداتها من منتجات الدولة E لأن الأسعار هناك تكون أقل ارتفاعا، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D، لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي الى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة.

ولقد تم اختيار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات..الخ.

- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.

- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

– إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

– تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

– تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.

– وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات.

– هناك عدة عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل : تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة... الخ.

– هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل ذلك أن النظرية تفرض مستوى الأسعار متغير مستقل وسعر الصرف هو المتغير التابع.

–يمكن لدولة ما تقدير ما إذا كانت عملتها مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القدرة الشرائية.

ويتوقف نجاح تعادل نظرية القدرة الشرائية على:

*سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

*سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة [5].

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفرق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي:

[5] عبد المجيد قدي، نفس المرجع السابق، ص 119، 120.

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على M(1+id) (حيث id معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة ie وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا.

$$M\,(1+id) = M/CC\,(1+ie)\,CT \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

CC :سعر الصرف الآني (نقدا).

CT : سعر الصرف الآجل .

ie : معدل الفائدة الخارجي الاسمي .

id : معدل الفائدة الداخلي الاسمي .

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$CT/CC = (1+id)/(1+ie) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

نطرح (1) من طرفي المعادلة (2) ونحصل على:

$$CT/CC - 1 = (1+id)/(1+ie) - 1 \ldots\ldots\ldots (3)$$

ويمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$(CT-CC)/CC = id + ie$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف [6].

[6] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 122-121.

3- نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم.... الخ.

في السوق الكفء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

* لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

* التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفأة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (اختبارات جيدي و ديفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986 م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989 م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.[7]

4- نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على

[7] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 122-123

العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب ع كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة [8].

المطلب الثاني: محددات الطلب على الواردات

تعتبر الجزائر وكباقي دول العالم تعطي دورا هاما لمجال المبادلات التجارية ولكون هذا القطاع المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة اعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (البترول والغاز) وسنحاول خلال هذا المطلب التطرق الى ماهية الطلب على الواردات في الجزائر واهم العوامل المؤثرة عليها.

- **مفهوم الطلب على الواردات**

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة بالخارج والتي يتم استيرادها بغية استهلاكها او استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، وبما ان زيادة الواردات ستؤدي الى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذا فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل الانتاج المنتج داخل حدود الوطن.[9]

الفرع الاول :العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات[10]

سنتطرق من هنا الى اهم محددات الطلب على الواردات وتعريفها باختصار وهي المتمثلة في: الصادرات، سعر الصرف، الاسعار، احتياطي الصرف الاجنبي، اجمالي الناتج الوطني.

---

[8] عبد المجيد قدي، ص 124 -123.
[9] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2005، ص 132، 131.
[10] مدياني محمد، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 21.

أ- الصادرات:

ان للصادرات تأثير ثنائي على الواردات حيث تؤثر على الواردات من جانبين: أولا الصادرات الصناعية وتحتاج هذه الى مواد خام وسلع وسيطية قد تكون غير متوفرة محليا وهذا يتطلب استيرادها وهنا يكون تأثير الصناعة التصديرية فبزيادتها تزيد الواردات من السلع الوسيطية والمواد الاولية والجانب الثاني هو ان عائدات الصادرات من العملة الاجنبية تستخدم في تكوين احتياطات للإنفاق على الواردات، وهنا تكون الزيادة في الصادرات مع ثبات العوامل الاخرى سبب في زيادة الاستيراد وهو ما يؤدي الى زيادة الواردات.

ب- سعر الصرف:

تكون عادة لتغيرات سعر الصرف آثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الاجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في اسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في اسعار الصرف أكبر منه في حالة اسعار الواردات.

ج- الاسعار:

ان سعر السلعة هو العامل الرئيسي في تحديد الطلب على الواردات حيث ان دالة الطلب بشكل عام هي علاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة وسعر تلك السلعة، بالإضافة الى اسعار السلع البديلة والمكملة، ويمكن ان نعبر عن الاسعار في دالة الطلب على الواردات بإحدى الحالتين:

د- الحالة المقيدة للإشارة والحجم:

وهو ما يطلق عليه الاسعار النسبية، اي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل لها محليا.

ك- الحالة غير المقيدة لدالة الطلب:

حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من اسعار الواردات واسعار السلع البديلة المحلية، بالإضافة الى الدخل، ومن هنا ندرك ان اسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث ان ارتفاع اسعار الواردات يؤدي الى انخفاض الطلب عليها.

ل- احتياط الصرف الاجنبي:

ان للواردات في الدول النامية خضوع بشكل خاص لاحتياط الصرف الاجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة خضوعها لمستوى الدخل، حيث يعتبر احتياط الصرف في هذه الدول المصدر الاول والرئيسي لتمويل الواردات.

م- الدخل:

تبعا للاتجاهات الحديثة في الفكر الاقتصادي حول محددات الطلب على الواردات يؤكد اغلب الاقتصاديين أهمية عامل الدخل الوطني واتخاده كمحدد رئيسي في الاقتصاديات المفتوحة، حيث يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل.

الفرع الثاني :العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات [11]:

هناك بعض العوامل التي لها دور هام في التأثير على التركيب السلعي للواردات، والتي سنتطرق الى أهمها وهي :التنمية الاقتصادية، سياسات توزيع الدخل، التغيرات الديمغرافية، هيكل الحماية الجمركية.

أ- التنمية الاقتصادية:

ويؤثر هذا الجانب من حيث تنفيذ برامج وخطط التنمية في الدول النامية الى تزايد الحاجة الى السلع والخدمات الاستثمارية، والتي تكون مستوردة من الخارج غالبا، وهذا ما يزيد الانفاق على الواردات من السلع الاستثمارية مما يزيد أهميتها النسبية في اجمالي الانفاق على الواردات ، بالإضافة الى ذلك ان تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي الى زيادة عالية في الانفاق الحكومي على اقامة

[11] محمود رضا فتح الله، **اقتصاديات الطلب على الواردات**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.

مشاريع استثمارية وخدمية، وهذا يؤدي ايضا الى زيادة في دخول الافراد خلال فترات زمنية قصيرة تنعكس آثارها في مجال الانفاق الاستهلاكي، اضافة الى ذلك فان ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد يترتب عنه زيادة كبيرة في الطلب الاستهلاكي يقابلها امكانيات انتاجية محدودة ، هذا ما يحتم التوجه الى العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي ، وعلى عكس ذلك فان استصلاح الاراضي القابلة للزراعة واستحداث طرق الانتاج الزراعي يؤدي الى زيادة الناتج من السلع الغذائية التي كانت تستورد وبذلك تقل اهميتها النسبية في الهيكل السلعي للواردات.

ب- سياسة توزيع الدخل:

ولهذا الجانب تأثير ايضا حيث ان سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من تحييزها اتجاه فئة معينة دون اخرى، هذا يعني انه إذا كانت هاته السياسات تدعم فئة محدودي الدخل فان الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون لها اهمية أكثر من باقي الواردات، اما إذا لم يكن هناك توزيع عادل للدخل فان الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية يزداد، بالإضافة الى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة وسلع الرفاهية

ج- التغيرات الديموغرافية:

وهذا الجانب يعتبر من العوامل الهامة التي لها أثر على تحديد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، لان النمو السكاني بمعدلات مرتفعة يزيد في الطلب على المواد الغذائية، ومع محدودي الامكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة، فان الامر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

د- هيكل الحماية الجمركية:

يؤثر هذا الجانب بان هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة يؤدي الى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة، والعكس صحيح، هذا يعني ان تخفيض الدولة للتعريفة الجمركية على سلع معينة يؤدي الى زيادة الاستيراد من تلك السلع وبشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

الفرع الثالث :العوامل المؤثرة على التوزيع الجغرافي للواردات[12] :

هناك الكثير من العوامل التي تأثر على التوزيع الجغرافي للواردات، كالعادات وتكاليف النقل المناخ السياسي السائد والمميزات النسبية والتنافسية للدول والانماط الشرائية للبلد المستورد والتكتلات الاقتصادية والفلسفة الاقتصادية المتبعة وغيرها من العديد من المؤثرات .... وسنتطرق الى اهم المتغيرات وهي :تكاليف النقل، المميزات النسبية والتنافسية للدول، التكتلات الاقتصادي.

أ- تكاليف النقل:

يعتبر هذا العامل من اهم العوامل في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات خاصة إذا كانت الدول المصدرة هي المسؤولة عن تكلفة النقل الى الدول المستوردة خاصة إذا كانت هناك نفس الجودة للسلع المستوردة من مختلف الدول، وبالتالي فان وجود خطوط نقل منتظمة مع دول معينة يعد سببا رئيسيا في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

ب- المميزات النسبية والتنافسية للدول:

تعد الميزة النسبية من اهم العوامل المحددة لحركة التجارة حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، حيث تقوم الدولة بالتخصص في انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية وتستورد باقي السلع من الدول التي تتمتع بميزات نسبية في انتاج هذه السلع المختلفة.

وتعتبر ايضا الميزة التنافسية عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين منها، وهذا ما يجعل الدول تتجه للاستيراد من تلك الدول التي تتمتع بمميزات نسبية في انتاج سلع معينة او بمميزات تنافسية في تسويق تلك السلع.

ج- التكتلات الاقتصادية:

ان معظم التكتلات الاقتصادية تعمل على تحرير التجارة الخارجية، بمعنى تحرير انتقال الافراد وحركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء وكذا انتقال السلع، كما تنسق الدول الاعضاء فيما بينهم سياستها

[12] مدياني محمد، مرجع سابق، ص 25، 26.

التجارية من اجل ايجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وقيام دولة ما بتوطيد علاقتها الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية المختلفة يترتب عليه زيادة التبادل التجاري مع دول هذه المجموعة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة والأبحاث

سنتطرق في هدا المبحث الى مطلبين الأول عن الدراسات السابقة محل الدراسة والثاني حول تعقيب عام حول الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1- دراسة **دوحة سلمى**، 2014، بعنوان **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"** أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل م د) ، جامعة محمد خيضر بسكرة، لقد تناولت هذه الدراسة توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري، الى جانب إبراز تأثيرات سعر الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية التي جاءت في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، ودورها في تقليص العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 1990 إل غاية 2013، وتوصلت هذه الدراسة الى ان سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال في الميزان التجاري، وهذا راجع الى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يرتكز على الصادرات من المحروقات والتي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

2- دراسة **عبد الجليل هجيرة**، 2011، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة ماجيستير، جامعة تلمسان، تناولت هذه الدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملها بعملة اليورو، باستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكد من عدم وجود العلاقة السببية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري من جهة وبين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري من جهة أخرى.

3- دراسة **ودري شريف**، 2008، **تقلبات أسعار الصرف (الدولار والاورو) وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجيستير، جامعة الشلف، تهدف الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات الدولار الأمريكي في مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري، و توضيح أثار التقلبات في أسعار الصرف على الاقتصاد الجزائري من خلال رصيد الميزان التجاري، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعده في وصف الظاهرة وربطها بالنتائج، كذلك استخدم بعض الادوات الاحصائية والقياسية ؛ توصل الباحث في نهاية دراسته إلى عدة نتائج نلخصها فيما يلي: تتعرض عملات الدول المختلفة إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف لأسباب تتعلق أساسا بتفاوت المبادلات بين الدول ؛ يؤدي انخفاض قيمة الدولار والاورو إلى خسائر تؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري.

4- دراسة **زاهر عبد الحليم خضر**، **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني**، تهدف الدراسة الى توضيح اثار تغير أسعار الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني للفترة 1994-2010، استخدم التحليل القياسي لتوضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك وكذلك طريقة المربعات الصغرى لتقدير الصيغة النهائية، توصل الباحث من خلال دراسته الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف واجمالي الصادرات والواردات.

5- دراسة **ملكاوي**، 2002، **أثر انخفاض سعر صرف الدينار على الأداء التصديري للاقتصاد الأردني**، تهدف الدراسة الى قياس اثر تخفيض سعر صرف الدينار على الأداء التصديري وحجم الصادرات الأردنية للفترة من 1976 الى 1997، استخدم النموذج القياسي لمعرفة أثر سعر الصرف على الأداء التصديري، توصل الباحث الى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات، وجود اثر إيجابي للناتج المحلي الإجمالي على حجم الصادرات، تأثر الأداء التصديري بشكل كبير بسعر الصرف فكلما انخفض سعر الصرف كلما كان هناك اثرا إيجابيا على الأداء التصديري.

المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة

نلاحظ أن الدراسات التي أشرنا إليها كانت متنوعة فيما بينها من حيث وجهة تناولها لموضوع أثر سعر الصرف، من خلال الدراسات السابقة سنقوم بذكر أوجه الشبه والاختلاف فنلاحظ من حيث **أوجه الشبه** أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على دراسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات والميزان التجاري مثل دراسة كل من **دوحة سلمى، عبد الجليل هجيرة و ودري شريف،** أما عن دراسة **زاهر عبد الحليم خضر** فقد ركزت على دراسة سعر الصرف على الاقتصاد ككل من حيث التركيز على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات، أما دراسة **ملكاوي** فكانت حول تأثير سعر الصرف على الأداء التصديري وتوصل الى تأثر الأداء التصديري بشكل كبير بسعر الصرف.

أما عن أوجه الاختلاف، فأغلب الدراسات اختلفت من حيث استخدام الأدوات الإحصائية المطبقة وكذلك من حيث مكان الدراسة وكذلك تناول معظم الدراسات أثر سعر الصرف على الميزان التجاري وليس على الواردات فقط.

وما يميز دراستنا الحالية على الدراسات السابقة انها طبقت في الجزائر خلال الفترة 1980–2015 أما عن الطريقة المتبعة للدراسة فقد اعتمدنا التحليل القياسي: اختبارات التكامل المشترك واختبارات السببية.

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم النظرية حول سعر الصرف والواردات العامة، حيث تعتبر أسعار الصرف عنصر هام في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وذلك من خلال توسيع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق الصرف هذا الأخير وبأليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزايد حجم كل من الصادرات والواردات.

أما بالنسبة لماهية الطلب على الواردات فقد تم التطرق في هذا الفصل لأهم محددات الطلب على الواردات من حيث العوامل المؤثرة في حجم الطلب والتوزيع الجغرافي والتركيب السلعي.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية

تمهيد:

بعد تقديم الجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية حول سعر الصرف والواردات، بالإضافة الى التطرق الى بعض الدراسات ذات الصلة ومحاولة معرفة العلاقة فيما بينها وما ميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات.

في هذا الفصل سيتم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية وذلك بتطبيق بعض الأساليب الإحصائية كاختبار التكامل المشترك واختبار السببية اللذان يسهلان لنا معرفة العلاقة بينهما، وبغيت تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة قمنا بتقسيم فصل الدراسة الى مبحثين:

- **المبحث الأول**: طريقة وأدوات الدراسة
- **المبحث الثاني**: عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

المطلب الأول: التحليل الاحصائي والاقتصادي لمتغيرات الدراسة

الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة

هي تلك المشاهدات المأخوذة خلال سنة من الفترة الممتدة من 1980 الى غاية 2015 وهذا ما يحدد لنا حجم العينة وهو 36 مشاهدة وتخص هذه العينة المجتمع المتمثل في الدولة الجزائرية، وتشمل هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

- متغير أسعار الصرف: حيث تم استخدام سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار لقياس أثر تغيره على الواردات، ويكون رمزهPH وبعد ادخال اللوغاريتم نرمز له بالرمز LPH.
- متغير الواردات: وهي الأسعار المعبرة عن اجمالي الواردات الجزائرية معبر عنها بمليون دينار لكل وحدة نرمز لها بالرمز M وبعد ادخال اللوغاريتم نرمز لها بالرمز LM.

الفرع الثاني: التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة أسعار الصرف PH

1- التحليل الاحصائي :

إن أول خطوة نقوم بها في عملية تحليل السلسلة الزمنية هو رسم مشاهدات هذه السلسلة لمعرفة اتجاهها العام، من خلال الشكل رقم (1) الذي يوضح تطور أسعار الصرف الاسمي خلال الفترة المدروسة يتبين لنا أن أقل قيمة لسعر الصرف كانت 3,84 دج للدولار الأمريكي سنة 1980 وأعلى قيمة 100,46 دج مقابل 1 دولار مسجلة سنة 2015.

وسيتم توضيح ذلك من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1980-2015)

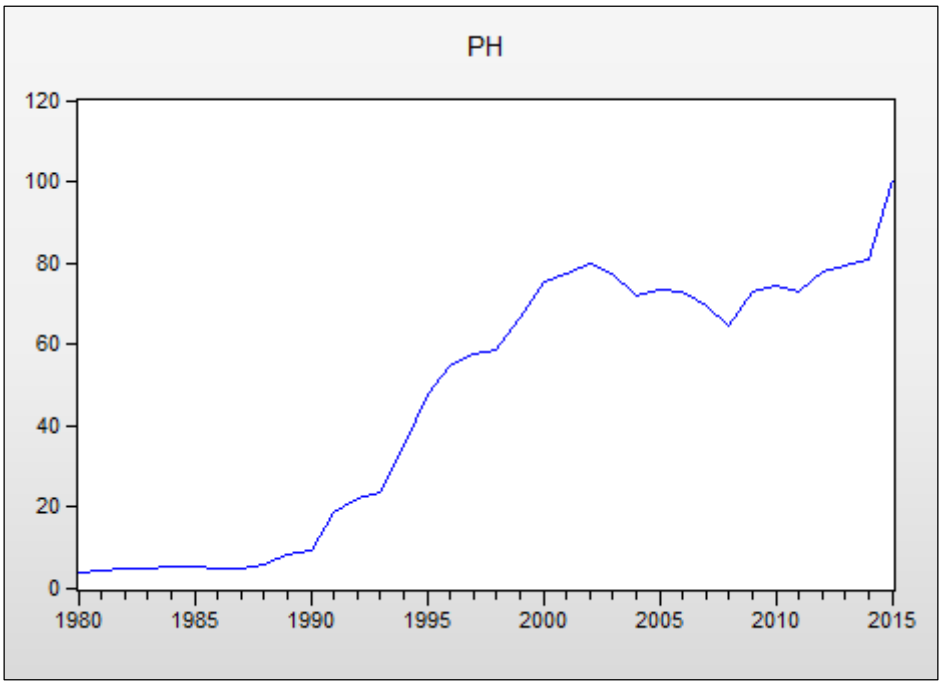

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

2- التحليل الاقتصادي :

مر سعر الصرف خلال هذه الفترة المعنية بالدراسة بعدة تغيرات سنحاول التطرق إلى أهمها خلال ما يلي:

- **الفترة من 1980 إلى 1989:**

عرفت هده الفترة استقرار نسبي لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري حيث تراوح ما بين 3,84 دج و8,11 دج للدولار الأمريكي، وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف الى تقليص الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي وذلك من خلال خلق التوازن بين الطلب على المنتجات الأجنبية والعرض المحلي الذي يتجلى في الصادرات من المحروقات، إلى جانب الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية المتمثلة في تراخيص الاستيراد الاجمالية للواردات، والقيود المفروضة على الصادرات.

- **الفترة من 1990 الى 2000:**

خلال هذه الفترة عرف الدينار الجزائري انخفاض متواصل نتيجة بداية اعتماد برنامج التعديل الهيكلي حيث سجل الدينار الجزائري انخفاض قدره 26,10 دج خلال الفترة (1990-1994) وفي سنة 1994 حدث تخفيض للدينار الجزائري وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 35 دج في السوق الرسمي وتمثل هذه الفترة البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار الجزائري.

واستمر انخفاض الدينار الجزائري حيث أصبح واحد دولار يعادل 54,75 دج خلال سنة 1996 وهي الفترة التي رافقت إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة والتي تسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، واستمر في الانخفاض ليصل 75,26 دج للدولار الأمريكي سنة 2000.

- **الفترة من 2001 الى 2015:**

سجل سعر الصرف الدينار الجزائري استقرار نسبي خلال الفترة (2001-2007) حيث تراوح ما بين 77,22 دج للدولار الأمريكي سنة 2001 و 69,29 دج للدولار الأمريكي سنة 2007 وهدا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري، كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار حيث وصل الى 64,58 دج مقابل 1 دولار وهذا راجع الى الأزمة المالية العالمية، وعرف الدينار انخفاض من جديد خلال الفترة من (1999-2015) حيث سجل 100,46 دج مقابل 1 دولار سنة 2015 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال هذه الفترة كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت الى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص الأوبك.

الفرع الثالث: التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة الواردات M

1- التحليل الاحصائي :

من خلال قيم المتغير (M) نلاحظ أن الواردات في الجزائر ومنذ عام 1980 الى غاية 2015 وهي في تزايد مستمر حيث بلغت قيمة إجمالي الواردات لسنة 1980 (40519 مليون دينار جزائري) وأخذت في التزايد لتصل سنة 2015 (5193460 مليون دينار جزائري).

وسيتم توضيح ذلك من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (2): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1980-2015)

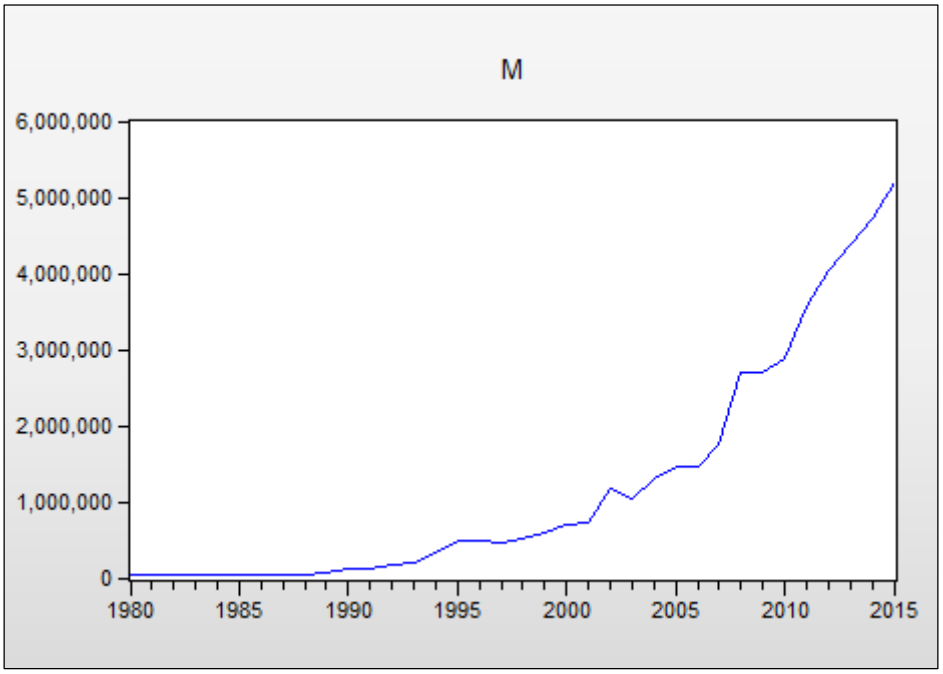

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

2- التحليل الاقتصادي :

- **الفترة من 1980 الى 1989:**

تميزت هذه المرحلة باحتكار الدولة لعمليات الاستيراد والتصدير فكانت البداية سنة 1978 من خلال تعزيز هذا الاحتكار بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر وصولا الى نهاية الثمانينات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية.

- **الفترة من 1990 الى 1993:**

لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فمع نهاية الثمانينات كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بـ (3,1-%) أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7% من الناتج الداخلي الخام، ما سجل الميزان التجاري عجزا قدره (1825 مليار دج) في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي، أما من ناحية التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و41 الى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

- **الفترة من 1994 الى 1999:**

قد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60 % الى 50 % سنة 1996، وفي جانفي 1997 تم تخفيضه الى 45 %، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة منها والتي تم الغاؤها في منتصف 1995.

- **الفترة من 2000 الى 2015:**

نلاحظ أن قيمة الواردات خلال هذه الفترة زادت بنسبة كبيرة جدا مقارنة بما سبقها من السنوات حيث فاقت هذه النسبة 20 % في السنة، حيث انتقلت واردات الجزائر من 9,17 مليار دولار سنة 2000 الى 20,35 مليار دولار سنة 2005 وصولا الى 58,58 مليار دولار سنة 2014 ، هذا الارتفاع في الواردات يعود بالدرجة الأولى الى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايدا معتبرا وذلك حسب الأرقام المقدمة من طرف المديرية العامة للجمارك، ثم تراجعت قيمة الواردات سنة 2015 حيث بلغت 51,70 مليار دولار أي بنسبة تراجع بلغت 11,74 % مقارنة بالسنة التي قبلها.

المطلب الثاني: الأدوات القياسية

الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية

تعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة، ولمعرفة أن السلسلة مستقرة أو غير مستقرة هناك العديد من الاختبارات سنكتفي بالاختبارين التاليين:

1- اختبار ديكي فوللر :

تهدف اختبارات ديكي – فوللر (Dickey-Fuller, 1979) على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، لعرض هذا الاختبار نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمح بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى AR(1) والذي يكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وهذا يؤدي الى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات، لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \phi_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$ واتضح أن: $\hat{\phi} = 1$ فإن المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، ويعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t=\phi Y_{t-1}+\varepsilon_t$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\nabla Y_t = (\phi - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad , \quad \phi - 1 = \lambda$$

حيث: $\Psi_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، والآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$H_0: \lambda = 0$$

$$H_1: \lambda \neq 0$$

أي أنه إذا كان $\lambda=0$ ، فإن $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، عندئذ يقال أن سلسلة الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، ولذا فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الأولى ونرمز لها بـ $I(1)$، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق من الدرجة الثانية فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ إلى غاية الرتبة d،

وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي $I(0)$.[13]

2- اختبار فيليبس وبيرون:

يعتبر هذا الاختبار غير معلمي حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، حيث اعتمد Philips and Perron (1988) نفس التوزيعات المحدودة لاختباري DF وADF، ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1- تقدير بواسطة OLS النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار Dickey-Fuller مع حساب الاحصائيات المرافقة.

2- تقدير التباين قصير المدى : $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

3- تقدير المعامل المصحح s_1^2 ، المسمَّى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث :

[13] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006 .، ص144

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1-\frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

من أجل تقدير هذا التباين يجب من الضـــروري إيجاد عدد التباطؤات l Newey-West ، المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية T ، على النحو التالي : $l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$

4- حساب إحصائية فيليبس وبيرون : $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي 1 – في الحالة التقاربية (asymptotic)- عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشا أبيض، هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون MacKinnon.

الفرع الثاني: التكامل المشترك

1- مفهوم التكامل المشترك :

أدت مساهمات غرانجر (Granger 1969) إلى توضيح مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصـائية وهو وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين وأصـبح يسـتعمل وبشـــكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير المدروس فضلا عن أهمية التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية.[14]

2- تكامل السلسلة الزمنية :

وتعرف السـلسـلة الزمنية بأنها مجموعة من المشـاهدات لقيم الظاهرة التي تتغير مع الزمن وهذه المشاهدات المتعاقبة تكون مأخوذة في فترة زمنية محدودة ومتساوية وتكون السلسلة الزمنية ساكنة أو مسـتقرة إذا كانت مشـاهداتها تتذبذب بصـورة عشـوائية حول متوسـط وتباين ثابتين أي إذا كان المتوسط والتباين لقيم السلسلة لا يعتمدان على الزمن.

الفرع الثالث: اختبارات التكامل المشترك

هناك العديد من الاختبارات التي تقوم بالكشـف عن وجود التكامل المشـترك بين السـلاسـل الزمنية من عدمه منها:

[14] بلال مومو، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، 2013، ص 23.

1- اختبار انجل – غرانجر :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بتقدير إحدى المعادلتين التاليتين للتكامل المشترك:

$Y_t = a + bx_t + u_t$ a: ثابت

$Y_t = a + b_1T + b_2x_t + u_t$

- نقوم بحساب بواقي التقدير (u_t).
- ثم نقوم باختبار مدى سكون السلسلة (u_t).
- نحدد * t المحسوبة لنقارنها بالقيمة الحرجة من جدول أعده خصيصا كل من انجل وغرانجر لذلك، فإذا كانت t المحسوبة أكبر من الحرجة نرفض فرضية العدم، وبالتالي تكون السلسلة () ساكنة، وبيانات السلسلة تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناءا على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا.

2- اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بحساب إحصائية ديربن واتسون المصاحبة لانحدار الأصلي لـ X و Y وتسمى d المحسوبة.
- نبحث في جدول أعده Sargan et Bhargava عن d الجدولية.
- نختبر فرضية العدم القائلة بأن d=0، فإذا كانت d المحسوبة أقل من المجدولة نرفض فرضية العدم وبالتالي يوجد تكامل مشترك ولا يكون النموذج المقدر زائفا والعكس صحيح.

الفرع الرابع: اختبارات السببية:

اختبار غرانجر للسببية: يكون تحليل الانحدار قائما على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات (المتغير المعتمد) على عدد من المتغيرات التوضيحية، وان مفهوم غرانجر للسببية يتضمن الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين.

قدم غرانجر (Granger 1969) تعريفا عمليا للسببية إذ عرفها كالآتي: إذا كان المتغير *xt* يسبب في المتغير *yt* إذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية لـ *yt* بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة لـ *xt* أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في *xt* يجب أن تسبق زمنيا التغيرات في *yt* ففي هذه الحالة نستطيع أن نقول أن *xt* تسبب بـ *yt* وهذا يعني أن إضافة *xt* الحالية والسابقة كمتغير.[15]

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: اختبارات التكامل المشترك

الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية

في غالب الأحيان تكون السلاسل الزمنية التي تدور حولها الدراسة غير مستقرة، وهذا راجع إلى تأثير عامل الزمن عليها من تطورات ومتغيرات، هذا ما يولد عدم الاستقرارية لكل من المتوسط والتباين، مما يحتم علينا تسليط السلاسل الزمنية لاختبارات الاستقرارية ومعرفة درجة تكاملها، تدور دراستنا حول السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف الدينار الجزائري والواردات خلال الفترة (1980-2015)، حيث سنقوم باختبار الاستقرارية لفحص خواص هذه السلاسل ومعرفة رتبة تكامل كل متغير ومعرفة أيضا مدى سكونها، ولإجراء كل هذا سوف نعتمد خلال دراستنا على اختبارين أساسيين هما: اختبار ديكي فوللر المطور واختبار فيليب بيرون، ولتفادي مشكل عدم تجانس التباين نقوم بإدخال اللوغاريتم النيبيري على السلسلتين فنتحصل على السلاسل التالية: LM,LPH

والجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبارات المتحصل عليها:

[15] عبد القادر محمد عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000، ص 685.

الجدول رقم (1): نتائج اختبارات جذور الوحدة والفروقات من الدرجة الاولى

نوع الاختبار	نوع النموذج	LM القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	LPH القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DLM القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DLPH القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج
اختبار ديكي فوللر المطور (ADF)	(1)	4,183260 -1,950687 1,0000	2,658812 -1,950687 0,9974	-3,823592 -1,951000 0,0004	-3,246107 -1,951000 0,0020
	(2)	-0,112135 -2,948404 0,9403	-1,554199 -2,948404 0,4949	-5,211352 -2,951125 0,0001	-4,015794 -2,951125 0,0038
	(3)	-2,134837 -3,544284 0,5094	-0,538481 -3,544284 0,9766	-5,146449 -3,548490 0,0010	-4,109480 -3,548490 0,0141
اختبار فيليب بيرون (PP)	(1)	3,980117 -1,950687 0,9999	1,952660 -1,950687 0,9861	-3,808174 -1,951000 0,0004	-3,101561 -1,951000 0,0029
	(2)	-0,142003 -2,948404 0,9368	-1,418844 -2,948404 0,5619	-5,212421 -2,951125 0,0001	-3,989252 -2,951125 0,0041
	(3)	-2,280471 -3,544284 0,4330	-0,808048 -3,544284 0,9552	-5,147964 -3,548490 0,0010	-4,086872 -3,548490 0,0149

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال نتائج اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية عند المستوى نلاحظ أن القيمة المحسوبة للسلسلة الزمنية LM بالقيمة المطلقة أقل من القيم الحرجة في كل من اختبار ADF وPP وذلك في جميع النماذج وبالتالي نقبل فرضية العدم (H_0)، أي أن السلسلة تحتوي على جذر وحدوي وبالتالي فهي غير مستقرة، وما يعزز ذلك هو قيمة الاحتمال الحرج بالنسبة لجميع النماذج فهو أكبر من مستوى المعنوية 5%.

ونفس الشيء بالنسبة للسلسلة LPH فهي غير مستقرة عند المستوى.

ولإرجاع السلاسل مستقرة طبقنا الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الجدول تبين ذلك، حيث أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة للسلسلة DLM أكبر من القيمة المطلقة عند مستوى المعنوية 5% في كل من اختبار ADF وPP وذلك في جميع النماذج وبالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية (H_1) التي تفترض عدم وجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال الحرج أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي السلسلة LM متكاملة من الدرجة واحد *I(1)*.

ونفس الشيء ينطبق على السلسلة DLPH حيث أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الحرجة بالقيمة المطلقة عند مستوى المعنوية 5% في كل من اختبار ADF وPP وذلك في جميع النماذج أي أنها مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى وما يثبت ذلك قيمة الاحتمال الحرج أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي السلسلة LPH متكاملة من الدرجة واحد *I(1)*.

مما سبق نستنتج أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى مما يعني أن السلاسل الزمنية تتحرك معا عبر الزمن.

ويمكن تمثيل المتغيرات ذات الفروقات على النحو التالي:

الشكل رقم (3) سلسلة الواردات للفروق الأولى **الشكل رقم (4) سلسلة سعر الصرف للفروق الأولى**

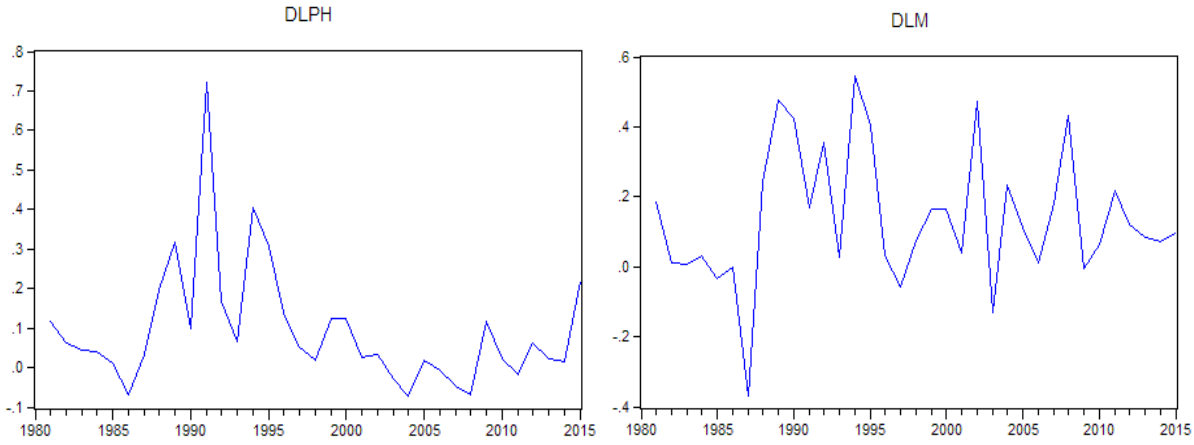

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – غرانجر

بناءا على اختبارات جذر الوحدة السابق، تبين لنا أن كل متغيرة متكاملة ومستقرة من الدرجة الأولى، وبالتالي فإن منهجية التكامل المشترك تنطوي على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير انجل – غرانجر الى إمكانية استخدام الانحدار على السلاسل المستقرة من نفس الدرجة ولا يكون هذا الانحدار زائفا ويتصف بالعلاقة التوازنية طويلة الأجل.

$$LM = 8,53 + 1,32\ LPH + \varepsilon_t$$

دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير:

من خلال هذه الدراسة سنحاول البحث عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى، وهذا من خلال اجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، حيث ننطلق من بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$، ويجب فحص بواقي المعادلة للتأكد من استقرارية البواقي، وذلك من خلال إجراء اختباري ديكي فولر وفيليب بيرون لإثبات النتائج، والشكل الآتي يبين الرسم البياني لقيم بواقي التقدير:

الشكل رقم (5): سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك

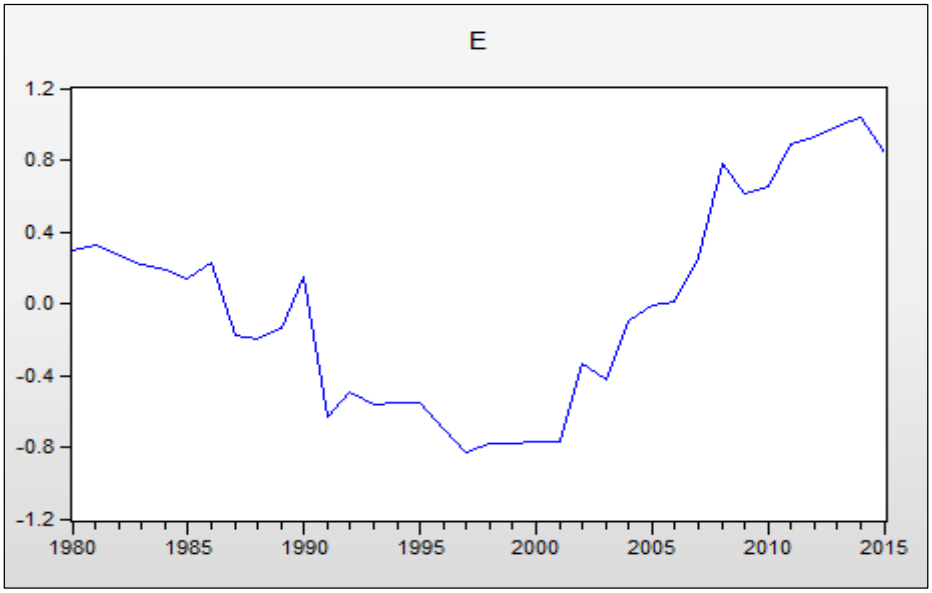

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ عدم استقرارية سلسلة بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك وهذا لأنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، ونتائج اختباري ديكي فوللر المطور (ADF) وفيليب بيرون (PP) على البواقي تؤكد ذلك، النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج	النموذج (1) بدون ثابت أو اتجاه		النموذج (2) مع ثابت		النموذج (3) مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	-0,742176	-0,645754	-0,716095	-0,606565	-1,339648	-1,175197
القيمة الحرجة	-1,950687	-1,950687	-2,948404	-2,948404	-3,544284	-3,544284
الاحتمال الحرج	0,3877	0,4303	0,8297	0,8565	0,8609	0,9002

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن بواقي معادلة الانحدار للتكامل المشترك غير مستقرة وهذا واضح من خلال مقارنة القيمة المجدولة مع القيمة الإحصائية للاختبارين (ADF) و (PP) في جميع النماذج، وهذا ما يؤكده كذلك نتائج قيمة الاحتمال الحرج والتي تفوق قيمتها مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم (H_0)، أي أن سلسلة البواقي تحتوي على جذر وحدوي وبالتالي فهي غير مستقرة.

كل هذا يصب الى عدم وجود اثبات لعلاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات، ولتعزيز نتائج اتجاه العلاقة السببية لسعر الصرف والواردات سنقوم بإجراء اختبار غرانجر للسببية.

المطلب الثاني: اختبار العلاقة السببية

الفرع الأول: اختبار غرانجر للسببية

يبين لنا اختبار غرانجر للسببية انه إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرين هذا يعني أنه توجد علاقة سببية على الأقل، والعكس صحيح أي أن عدم وجود تكامل مشترك هو عدم وجود علاقة

سببية بين المتغيرين، ويتم تحديد وجود العلاقة السببية من عدم وجودها بناءا على معنوية العلاقة، وقبل أن نقوم باختبار غرانجر للسببية علينا تحديد درجة التباطؤ المناسبة كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (3): تحديد درجة التباطؤ

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-78.71264	NA	0.456557	4.891675	4.982373	4.922192
1	26.71946	191.6947*	0.000978	-1.255725	-0.983632*	-1.164174*
2	30.99375	7.253351	0.000965*	-1.272349*	-0.818861	-1.119764
3	33.37303	3.749166	0.001074	-1.174123	-0.539241	-0.960505

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال الجدول يتضح لنا أن أنسب درجة تباطؤ هي P=1، وذلك كون أن لها أقل قيمة بالنسبة لمعياري SC وHQ إضافة أن لها أكبر قيمة بالنسبة للمعيار LR.

بعد معرفة درجة التباطؤ المثلى نستطيع إجراء اختبار غرانجر للسببية، وبالاعتماد على برنامج Eviews 9 تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (4): اختبار غرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/07/17 Time: 18:52
Sample: 1980 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPH does not Granger Cause DLM	34	4.10634	0.0514
DLM does not Granger Cause DLPH		1.67639	0.2050

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9

من خلال نتائج الاختبار الموضح في الجدول أعلاه والتي تبين أن قيمة الاحتمال الحرج أكبر من 5% مما يدل على عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات، أي ان كل متغير لا يتسبب في اتجاه المتغير الآخر، أي عدم وجود سببية في كلا الاتجاهين، وبالتالي لا توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر صرف الدينار الجزائري والواردات خلال الفترة المدروسة.

فنتائج اختبار غرانجر للسببية تعزز لنا صحة النتائج المتوصل إليها سابقا من خلال اختبار التكامل المشترك لأنجل – غرانجر.

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

من خلال دراستنا التطبيقية على متغيرات الدراسة والتي هي عبارة عن سعر صرف الدينار الجزائري والواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2015) أي 36 مشاهدة، قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتوصلنا إلى أنها مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي تحقق أول شرط لإجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل – غرانجر، وبعد ذلك قمنا باختبار استقرارية سلسلة بواقي التقدير من أجل التأكد من استقراريتها وكانت النتيجة سلبية أي أن سلسلة البواقي غير مستقرة لأنها لا تتذبذب حول وسط حسابي ثابت.

ثم قمنا باختبار غرانجر للسببية واتضح من نتائج هذه الأخيرة بأنه لا يوجد علاقة سببية بين كل من سعر الصرف والواردات، أي أنه لا يوجد تأثير لمتغير على الآخر، وبعد هذه النتائج نستطيع القول أنه لا يوجد ارتباط قوي بعلاقة طويلة المدى بين المتغيرين.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى التعريف بمتغيرات الدراسة واستعراض السلاسل الزمنية، أدبيات اختبار التكامل المشترك لإنجل – غرانجر بما في ذلك مفهومه وشروطه، وفي الأخير مفاهيم حول اختبار غرانجر للسببية لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرين.

أما في الدراسة التطبيقية فقمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتوصلنا إلى أنها غير مستقرة أي تحتوي على جذر وحذوي، ولاستقرار السلاسل طبقنا الفروقات من الدرجة الأولى وهذا ما جعلها مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، ثم قمنا باختبار استقرارية سلسلة البواقي لمعادلة انحدار التكامل المشترك وكانت النتيجة عدم استقراريتها وهذا ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

ومن خلال نتائج اختبار السببية تبين لنا بأنه لا توجد علاقة سببية في كلى الاتجاهين أي أنه لا توجد علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف والواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الخاتمـــــــة

يعد سعر الصرف متغيرا اقتصاديا مهما فهو يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع الخارج، وهو بمثابة أداة ربط بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني، أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، وتهدف الدراسة التي نحن بصددها إلى تحديد العلاقة بين سعر الصرف والواردات في الجزائر، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى أثر تقلبات سعر الصرف على الواردات الجزائرية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، فمن خلال دراستنا قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

لقد جاء في الفصل الأول كل ما هو نظري حول الدراسة حيث تطرقنا إلى سعر الصرف، مفهومه وأنواعه والأنظمة والنظريات المفسرة له، ثم قمنا بعرض أهم المفاهيم الأساسية للطلب على الواردات والعوامل المؤثرة في حجم الطلب والتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، ثم درسنا الدراسات السابقة حول الموضوع ثم تعقيب حولها.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد جاء قياسيا، حيث قمنا بتقديم متغيرات الدراسة وعرض تعريف مختصر لها، وكذلك عرض الأدوات والأساليب التحليلية المستعملة في هذه الدراسة كاختبار الاستقرارية واختبار التكامل المشترك واختبار سلسلة بواقي التقدير، واختبار السببية.

1. نتائج البحث:

من خلال قيامنا بهذا البحث خلصنا إلى جملة من النتائج التي مكنتنا من اختبار فرضياته، والتي نورد أهمها في النقاط التالية:

- تم نفي **الفرضية الأولى**، حيث تبين أن سعر الصرف لم يكن له تأثير على الواردات الإجمالية، فمستوردات الجزائر مرتبطة باعتبارات الحاجة والضرورة أكثر من ارتباطها باعتبارات السعر في ظل عدم توافر البدائل المحلية، حيث ان التخفيضات المتتالية التي شهدتها العملة الوطنية انطلاقا من سنة 1994 لم تتمكن من كبح الزيادة المضطردة للواردات، وبالتالي فمن غير المجدي في حالة الجزائر استخدام سعر الصرف كأداة لتحقيق أهداف ذات صلة بالواردات.

- **الفرضية الثانية** تم نفيها، فمن خلال نتائج التكامل المشترك بطريقة انجل-غرانجر تبين لنا عدم وجود اثبات لعلاقة تكامل مشترك طويلة المدى بين سعر الصرف والواردات العامة للجزائر، ولا يوجد علاقة سببية بين سعر الصرف والواردات أي أن كل متغير لا يتسبب في اتجاه المتغير الآخر وهذا ما أكدته نتائج اختبار غرانجر للسببية.
- أما بالنسبة **للفرضية الثالثة** والتي تعتبر تنويع الاقتصاد حل أنسب لمواجهة تقلب سعر الصرف، صحة هذه الفرضية نسبيا، فنلاحظ أن واردات الجزائر يمكن تقليل نسبتها وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص وتدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها سابقا توصي الدراسة ما يلي:

- العمل على التقليل من حجم الواردات، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تشجيع الاستثمار خارج المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي للدولة من أجل تطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من فاتورة الواردات، ما يعزز من قيمة الدينار الجزائري وإعادة التوازن للميزان التجاري.
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتبار العامل الأساسي والأكثر تأثير على أسعار الصرف.
- يجب اتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن من استقرار سعر الصرف.
- التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي.

3- آفاق الدراسة:

تناولنا من خلال دراستنا موضوعا مهما وواسعا بحيث لا يمكن الإلمام بجميع جوانبه في بحث واحد، ويمكن من خلال هذه الدراسة اقتراح العديد من الدراسات التي يمكن من خلالها التوصل إلى نتائج أفضل، منها:

- تقدير العلاقة بين كل من أسعار الصرف والواردات باستعمال نماذج الانحدار الذاتي (VAR) وذلك من أجل الكشف على علاقة المدى القصير بينهما.
- دراسة أخرى بإضافة بعض المتغيرات الاقتصادية وهذا للتعمق أكثر في الموضوع.

قائمة المراجـــــع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. الطاهر لطرش، **تقنيـات البنـوك**، ديـوان المطبوعـات الجامعيـة، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.
2. الفار إبراهيم محمد، **سعـر الصرف بين النظريـة والتطبيـق**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
3. تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 1999.
4. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
5. عبد القادر محمد عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2000.
6. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.
7. مجيد الموسوي ضياء، **الاقتصاد النقدي "قواعد، نظم نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية"**، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة.
8. محمد ناظم حنفي، **مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.
9. محمود رضا فتح الله، **اقتصاديات الطلب على الواردات**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006.
10. محمود شهاب مجدي، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

ثانيا: المذكرات

1. عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة تلمسان، 2012.
2. مدياني محمد، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2009.
3. سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة ورقلة، 2006.
4. سعيدة شطباني، **محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة ماجيستير، جامعة المسيلة، 2012.
5. بلال مومو، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)**، مذكرة ماستر، 2013.

ثالثا: المنشورات

1. سمية موري، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، القاهرة، 2015.
2. صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)**، مجلة الباحث، العدد 04، الجزائر، 2006.
3. عبد الرزاق بن زاوي، إيمان نعمون، **دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر**، مجلة الباحث، الجزائر، 2012.

رابعا: المواقع الالكترونية

1. www.ons.dz
2. www.douane.gov.dz
3. www.bank-of-algeria.dz

الملاحـــــق

الملحق رقم (1): تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الواردات	السنة	الواردات
1980	40519,00	1998	506 581,00
1981	48780,00	1999	596 736,00
1982	49386,00	2000	704 055,00
1983	49782,00	2001	731 865,00
1984	51257,00	2002	1 173 377,00
1985	49491,00	2003	1 030 968,00
1986	49440,00	2004	1 303 349,50
1987	34153,00	2005	1 457 326,80
1988	43427,00	2006	1 471 588,80
1989	70072,00	2007	1 760 970,50
1990	107 101,34	2008	2 709 822,60
1991	126 946,00	2009	2 699 352,00
1992	181 158,00	2010	2 875 526,60
1993	186 167,00	2011	3 569 495,80
1994	321 165,00	2012	4 027 617,00
1995	481 770,00	2013	4 386 744,60
1996	497 223,00	2014	4 719 708,00
1997	469 101,00	2015	5 193 460,00

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصاء وموقع الجمارك الجزائرية

الملحق رقم (2): سعر الصرف الاسمي (الرسمي) للفترة (1980-2015)

الوحدة: 1 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي

السنة	سعر الصرف الرسمي	السنة	سعر الصرف الرسمي
1980	3,84	1998	58,74
1981	4,32	1999	66,57
1982	4,59	2000	75,26
1983	4,79	2001	77,22
1984	4,98	2002	79,68
1985	5,03	2003	77,39
1986	4,70	2004	72,06
1987	4,85	2005	73,28
1988	5,91	2006	72,65
1989	8,11	2007	69,29
1990	8,96	2008	64,58
1991	18,47	2009	72,65
1992	21,84	2010	74,39
1993	23,35	2011	72,94
1994	35,06	2012	77,54
1995	47,66	2013	79,37
1996	54,75	2014	80,58
1997	57,71	2015	100,46

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

الملحق رقم (3): نتائج اختبار الاستقرارية بالنسبة للواردات LM:

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.183260	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:14
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	0.010561	0.002525	4.183260	0.0002

R-squared	-0.011924	Mean dependent var	0.138668
Adjusted R-squared	-0.011924	S.D. dependent var	0.192755
S.E. of regression	0.193901	Akaike info criterion	-0.414780
Sum squared resid	1.278321	Schwarz criterion	-0.370342
Log likelihood	8.258655	Hannan-Quinn criter.	-0.399440
Durbin-Watson stat	1.831071		

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.112135	0.9403
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:18
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.002277	0.020302	-0.112135	0.9114
C	0.167991	0.263581	0.637343	0.5283

R-squared	0.000381	Mean dependent var	0.138668
Adjusted R-squared	-0.029911	S.D. dependent var	0.192755
S.E. of regression	0.195617	Akaike info criterion	-0.369872
Sum squared resid	1.262778	Schwarz criterion	-0.280995
Log likelihood	8.472753	Hannan-Quinn criter.	-0.339191
F-statistic	0.012574	Durbin-Watson stat	1.829649

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.134837	0.5094
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.227114	0.106385	-2.134837	0.0405
C	2.400345	1.068500	2.246463	0.0317
@TREND("1980")	0.036867	0.017156	2.148997	0.0393

R-squared	0.126450	Mean dependent var	0.138668
Adjusted R-squared	0.071853	S.D. dependent var	0.192755
S.E. of regression	0.185701	Akaike info criterion	-0.447538
Sum squared resid	1.103519	Schwarz criterion	-0.314222
Log likelihood	10.83191	Hannan-Quinn criter.	-0.401517

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.823592	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:22
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.607393	0.158854	-3.823592	0.0006

R-squared	0.306941	Mean dependent var	-0.002644
Adjusted R-squared	0.306941	S.D. dependent var	0.264891
S.E. of regression	0.220522	Akaike info criterion	-0.156665
Sum squared resid	1.604794	Schwarz criterion	-0.111772
Log likelihood	3.663301	Hannan-Quinn criter.	-0.141355
Durbin-Watson stat	2.155556		

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.211352	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:25
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.918013	0.176156	-5.211352	0.0000
C	0.125817	0.041939	3.000023	0.0052

R-squared	0.459077	Mean dependent var	-0.002644
Adjusted R-squared	0.442174	S.D. dependent var	0.264891
S.E. of regression	0.197841	Akaike info criterion	-0.345681
Sum squared resid	1.252518	Schwarz criterion	-0.255895
Log likelihood	7.876574	Hannan-Quinn criter.	-0.315061
F-statistic	27.15819	Durbin-Watson stat	1.973504

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.146449	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:26
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.921270	0.179011	-5.146449	0.0000
C	0.106185	0.076470	1.388585	0.1749
@TREND("1980")	0.001086	0.003514	0.308957	0.7594

R-squared	0.460738	Mean dependent var	-0.002644
Adjusted R-squared	0.425947	S.D. dependent var	0.264891
S.E. of regression	0.200698	Akaike info criterion	-0.289932
Sum squared resid	1.248673	Schwarz criterion	-0.155253
Log likelihood	7.928840	Hannan-Quinn criter.	-0.244002

بالنسبة لسعر الصرف LPH

Null Hypothesis: LPH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.554199	0.4949
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPH)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:47
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPH(-1)	-0.034005	0.021879	-1.554199	0.1297
C	0.205837	0.076876	2.677519	0.0115

R-squared	0.068205	Mean dependent var	0.093265
Adjusted R-squared	0.039969	S.D. dependent var	0.155555
S.E. of regression	0.152415	Akaike info criterion	-0.868978
Sum squared resid	0.766598	Schwarz criterion	-0.780100
Log likelihood	17.20711	Hannan-Quinn criter.	-0.838297

Null Hypothesis: LPH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.658812	0.9974
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPH)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:45
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPH(-1)	0.021190	0.007970	2.658812	0.0119

R-squared	-0.134223	Mean dependent var	0.093265
Adjusted R-squared	-0.134223	S.D. dependent var	0.155555
S.E. of regression	0.165666	Akaike info criterion	-0.729530
Sum squared resid	0.933139	Schwarz criterion	-0.685091
Log likelihood	13.76677	Hannan-Quinn criter.	-0.714190
Durbin-Watson stat	1.217267		

Null Hypothesis: LPH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.538481	0.9766
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPH)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:49
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPH(-1)	-0.028983	0.053823	-0.538481	0.5940
C	0.200783	0.092343	2.174318	0.0372
@TREND("1980")	-0.000643	0.006275	-0.102433	0.9191

R-squared	0.068511	Mean dependent var	0.093265
Adjusted R-squared	0.010293	S.D. dependent var	0.155555
S.E. of regression	0.154753	Akaike info criterion	-0.812163
Sum squared resid	0.766347	Schwarz criterion	-0.678847

Null Hypothesis: D(LPH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.246107	0.0020
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPH,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:51
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPH(-1))	-0.499663	0.153927	-3.246107	0.0027

R-squared	0.241816	Mean dependent var	0.003021
Adjusted R-squared	0.241816	S.D. dependent var	0.183588
S.E. of regression	0.159857	Akaike info criterion	-0.800108
Sum squared resid	0.843287	Schwarz criterion	-0.755215
Log likelihood	14.60184	Hannan-Quinn criter.	-0.784798
Durbin-Watson stat	2.209274		

Null Hypothesis: D(LPH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.015794	0.0038
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPH,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPH(-1))	-0.679985	0.169328	-4.015794	0.0003
C	0.063896	0.030158	2.118682	0.0420

R-squared	0.335087	Mean dependent var	0.003021
Adjusted R-squared	0.314309	S.D. dependent var	0.183588
S.E. of regression	0.152022	Akaike info criterion	-0.872554
Sum squared resid	0.739547	Schwarz criterion	-0.782769
Log likelihood	16.83343	Hannan-Quinn criter.	-0.841935
F-statistic	16.12660	Durbin-Watson stat	2.068330
Prob(F-statistic)	0.000335		

Null Hypothesis: D(LPH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.109480	0.0141
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LPH,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/17 Time: 18:54
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPH(-1))	-0.731035	0.177890	-4.109480	0.0003
C	0.117547	0.064030	1.835827	0.0760
@TREND("1980")	-0.002653	0.002792	-0.950294	0.3493

R-squared	0.353908	Mean dependent var	0.003021
Adjusted R-squared	0.312225	S.D. dependent var	0.183588
S.E. of regression	0.152253	Akaike info criterion	-0.842446
Sum squared resid	0.718613	Schwarz criterion	-0.707767
Log likelihood	17.32157	Hannan-Quinn criter.	-0.796516
F-statistic	8.490402	Durbin-Watson stat	2.016530
Prob(F-statistic)	0.001147		

الملحق رقم (4): نتائج انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: LM
Method: Least Squares
Date: 06/07/17 Time: 02:30
Sample: 1980 2015
Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.533765	0.296113	28.81928	0.0000
LPH	1.320232	0.083443	15.82198	0.0000

R-squared	0.880423	Mean dependent var	12.95203
Adjusted R-squared	0.876906	S.D. dependent var	1.684574
S.E. of regression	0.591029	Akaike info criterion	1.840050
Sum squared resid	11.87673	Schwarz criterion	1.928023
Log likelihood	-31.12090	Hannan-Quinn criter.	1.870755
F-statistic	250.3350	Durbin-Watson stat	0.145811
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (5): نتائج اختبار بواقي التقدير

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.742176	0.3877
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 06/07/17 Time: 03:13
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.049725	0.066999	-0.742176	0.4631

R-squared	0.011118	Mean dependent var	0.015536
Adjusted R-squared	0.011118	S.D. dependent var	0.225135
S.E. of regression	0.223880	Akaike info criterion	-0.127261
Sum squared resid	1.704150	Schwarz criterion	-0.082823
Log likelihood	3.227076	Hannan-Quinn criter.	-0.111921
Durbin-Watson stat	2.274374		

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.716095	0.8297
Test critical values:	1% level	-3.632900	
	5% level	-2.948404	
	10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 06/07/17 Time: 03:18
Sample (adjusted): 1981 2015
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.048641	0.067925	-0.716095	0.4790
C	0.014364	0.038365	0.374412	0.7105

R-squared	0.015301	Mean dependent var	0.015536
Adjusted R-squared	-0.014538	S.D. dependent var	0.225135
S.E. of regression	0.226765	Akaike info criterion	-0.074358
Sum squared resid	1.696942	Schwarz criterion	0.014519
Log likelihood	3.301259	Hannan-Quinn criter.	-0.043677
F-statistic	0.512792	Durbin-Watson stat	2.286508
Prob(F-statistic)	0.478970		

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.339648	0.8609
Test critical values:	1% level	-4.243644	
	5% level	-3.544284	
	10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الفهـــــرس

العنـــوان	الصفحة
الاهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية لسعر الصرف والواردات	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف والواردات	3
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف وأنظمته	3
الفرع الأول: تعريف سعر الصرف	3
الفرع الثاني: أشكال وأنواع سعر الصرف	4
الفرع الثالث: أهم أنظمة سعر الصرف	5
الفرع الرابع: بعض النظريات الخاصة بسعر الصرف	8
المطلب الثاني: محددات الطلب على الواردات	12
الفرع الأول: العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات	13
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في التركيب السلعي للواردات	14
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على التوزيع الجغرافي للواردات	16
المبحث الثاني: الدراسات السابقة والأبحاث	17
المطلب الأول: الدراسات السابقة	17
المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة	19
خلاصة الفصل الأول	20

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية	
تمهيد	22
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	23
المطلب الأول: التحليل الإحصائي والإقتصادي لمتغيرات الدراسة	23
الفرع الأول: تعريف متغيرات الدراسة	23
الفرع الثاني: التحليل الإحصائي والإقتصادي لسلسلة أسعار الصرف PH	23
الفرع الثالث: التحليل الاحصائي والاقتصادي لسلسلة الواردات M	26
المطلب الثاني: الأدوات القياسية	28
الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية	28
الفرع الثاني: التكامل المشترك	30
الفرع الثالث: اختبارات التكامل المشترك	30
الفرع الرابع: اختبارات السببية	31
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	32
المطلب الأول: اختبارات التكامل المشترك	32
الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية	32
الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك بطريقة انجل-غرانجر	35
المطلب الثاني: اختبارات العلاقة السببية	36
الفرع الأول: اختبارات غرانجر للسببية	36
الفرع الثاني: مناقشة النتائج	38
خلاصة الفصل الثاني	39
الخاتمة	41
قائمة المراجع	45
الملاحق	48
الفهرس	56